تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

أرقام تسترعي الانتباه

باستثناء العراق، فإن الديمقراطيات حول العالم عودت نفسها ان تتعامل بالأرقام .

ولنفهم أن الأرقام لا تعني شيئاً بالضرورة في بلدنا فمناسبة إقرار الميزانية كانت بمثابة "حق اليقين" المجسد للاستدلال على ان الأرقام لا تعني شيئاً للحكومة.

ولأن ما قيل عن صفقة المصفحات النيابية أكثر من حجمها بكثير،لذلك يصدق عليها أن تكون "القشاش الأكبر" الذي توّه الحقيقة وأعمى بصيرة الصحافة وفوت فرصة مناقشة بنودها والتحاسب على ما فات صرفه من الميزانيات الانفجارية السابقة.

ولنعلم كيف أن الأرقام لا مشاعر لها لذلك هي لا تكذب لنلاحظ مثلاً البيانات التالية:

عام ٢٠٠٤ كان عدد الطلبة الجامعيين في العراق (٣٦٨) الفا ،انخفض عام ٢٠٠٦ ليكون (٣٥٣)الفا ثم انخفض مرة اخرى عام ٢٠٠٧ ليكون(٣٢٥)الفا.

وبين هذه الأعوام كانت ميزانية التعليم العالي تتصاعد طبيعيا مع تصاعد الحجم الكلي للميزانية العامة للدولة.

هل يمكن اليوم ان نتحاسب عن اسباب هذه الزيادة وأين ذهبت؟

هل يمكن اليوم ان يطلعنا وزير التعليم السابق (هو ورئيس وزرائه المسؤول المباشر عنه)عن اسباب تراجع اعداد الطلبة الجامعيين في العراق؟

بالأصل هل يمكن الوصول إلى جميع البيانات الرقمية لهذه الوزارة أو باقي الوزارات بطريقة حضارية وسلسة ؟.

اليوم علينا أن نفهم معنى ان تكون الحكومة شفافة ، بعد ان تصدعنا لسنوات بهذه الجملة وغيرها من المستهلكات.

يبدو أن الجميع في النادي البرلماني الحكومي قد اتفقوا على أن حديث الأرقام سيفتق الأفواه على التساؤل وسيفتح العيون على قوافل الأموال التي سبقت ميزانيتنا العظمى الحالية التي نستظل بظلها اليوم.

الجميع اتفقوا على أن "نخبص" الناس ونلخمهم بكلمات المشاعر على طريقة مع وضد والحصيلة أن الجو سيضبب فلا يرى الناس شيئاً بينما الجماعة يعرفون أخفى مسارب القبض والصرف والتدليس على الأموال المشفوطة.

مثل هذا المثال عن لغة الأرقام يمكن أن تثيره أي ورقة أو كتاب حكومي تطلع عليه الصحافة ،ولهذا كانت أولوية قانون حقوق الصحفيين أن قيد حق الوصول إلى المعلومات التي يمتلكها جميع الناس وهي ليست حكراً على الجهاز الحكومي المرعوب والباحث عن المصفحات.

فهلوة السياسة هؤلاء سيستمرون بألاعيب الحاوي التي أصبحوا يجيدونها أكثر من أي شيء آخر .

وبعد ذلك ،هناك من "يزعل" بسبب المصفحات ...لا يا سادتي ..المصفحات لا تمثل سوى ٥ أجزاء من عشرة آلاف جزء من حجم الميزانية ..فبرأيكم عن أي كم من الأموال يجب أن نسأل ؟ ومن المستفيد في حال انحرفت أنظارنا إلى هذا الجزء البسيط ؟....عسى ألا يمنعونا حقنا في التساؤل.

إجراءات اتخذتها تمهيداً لتسلم الداخلية المسؤولية كاملة

الأمن والدفاع: عمليات بغداد تتخلى عن مدن العاصمة الرئيسية

ثلاث فرق من الجيش تنتشر في بغداد .. ارشيف

كشفت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، الثلاثاء، عن اتخاذ قيادة عمليات بغداد قرارا يقضي بترك الجيش العراقي شوارع اغلب المدن الرئيسية، مبينة أن وزارة الداخلية ستتولى مسؤولية الملف الأمني في جميع محافظات العراق العام المقبل.

□ بغداد / المدى

وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي في تصريحات صحفية أمس ان "وزارة الداخلية ستتسلم الملف الأمني في بغداد وجميع المحافظات بداية العام المقبل".

وأضاف الزاملي أن "الاستعدادت لهذه العملية قائمة، وستجري بعد ان تكمل وزارة الداخلية جميع التجهيزات الخاصة بأجهزة الأمن الداخلي"، مبينا أن "قوات وزارة الدفاع التي تقوم الآن بمهام حفظ الأمن في مراكز بغداد والمحافظات، ستنتقل الى مواقع خارج المدن لتتولى مهامها في حفظ أمن الحدود".

وأوضح النائب عن كتلة الأحرار أن "إجراءات تسلم وزارة الداخلية للمهام الأمنية من وزارة الدفاع ستنفذ بعد استكمال قيادات وزارة الداخلية المتمثلة بالشرطة الاتحادية والشرطة المحلية وأفواج الطوارئ جميع تجهيزاتها من تدريب وتسليح وغيرها من المعدات المتطورة".

ولفت الزاملي الى أن "عملية التسليم لا تشمل المناطق التي تشهد توترا أمنيا او عدم استقرار في البلاد"، مؤكدا أن "قوات وزارة الدفاع لديها القدرة والفاعلية الكبيرة على حفظ الأمن والنظام في المناطق المتوترة".

واعتبر عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية ان "الوضع الأمني في البلاد أفضل بكثير مما كان عليه خلال وجود القوات الأمريكية في العراق"، مشيرا الى ان "التقارير الأمنية تؤكد انخفاض العمليات المسلحة بشكل كبير ما يدل على تحسن الأوضاع في البلاد بعد خروج القوات الأجنبية".

كما نفت لجنة الأمن والدفاع ما ورد على لسان احد أعضائها عن توفر معلومات تؤكد تورط ضباط عراقيين بتسريب معلومات أمنية لوكالة استخبارات أميركية مقابل حصولهم على أموال.

وقال عضو اللجنة عن التحالف الكردستاني النائب شوان محمد طه انه لا صحة لما جاء في تصريحات عضو اللجنة النائب عن التحالف الوطني حاكم الزاملي، مضيفاً ان لجنة الأمن والدفاع لا تمتلك أية معلومات تؤكد تورّط ضباط عراقيين في تسريب معلومات لجهات خارجية.

وكان الزاملي قد قال في تصريح لإذاعة العراق الحر ان اللجنة تمتلك معلومات تؤكد تورط ضباط يعملون في المنظومة الاستخبارية العراقية ويتقاضون رواتب من وكالة الاستخبارات الأميركية مقابل تسريبهم معلومات أمنية. وأشار الى ان الإعلان عن أسماء ومناصب هؤلاء الضباط سيتم بعد الانتهاء من التحقيقات التي تجريها لجنة الامن والدفاع.

الزاملي حمّل من وصفهم بالمندسين في الاجهزة الامنية، فضلاً عن بعض السياسيين العراقيين والبعثيين السابقين وتنظيم القاعدة مسؤولية الخروق الأمنية التي تحصل في العراق من حين لآخر.

ويلفت النائب شوان محمد طه الى احتمال ان يكون هناك بعض الضباط المقصرين او المتهاونين في عملهم، منتقداً في الوقت نفسه إطلاق التهم بحق الضباط العراقيين واتهامهم بالخيانة العظمى.

واقر طه وجود فشل في عمل المنظومة الأمنية العراقية الحالية لأسباب عديدة، من بينها عدم وجود تنسيق بين الأجهزة الاستخبارية العراقية وضعف القدرات والإمكانات التي تمتلكها الأجهزة الأمنية.

يذكر ان سلسلة تفجيرات متزامنة بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة استهدفت الخميس الماضي العاصمة بغداد ومحافظات ديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين والانبار وبابل، في مشهد تكرر لأكثر من مرة خلال الأشهر القليلة الماضية، بالرغم من تأكيدات مسؤولين عراقيين بانحسار قدرة الجماعات المسلحة في البلاد على تنفيذ هجمات جرّاء اعتقال اغلب قادتها وتوجيه ضربات عديدة لها.

وكان طه قد قال تعليقا على هذه الأحداث الأمنية أن تفجيرات الخميس أثبتت الفشل الأمني وان القوات غير قادرة على مسك زمام الأمر، وتابع في تصريح سابق لـ(المدى) أمس "نحن في لجنة الأمن والدفاع دائما ما كنا نرفع توصيات عن الوضع الأمني من خلال الاجتماعات مع القادة الأمنيين، لكن تبيّن لنا أن الأمر غير مجدٍ بالمرة".

واستغرب طه تصريحات المسؤولين الأمنيين في الفترة الأخيرة عن هروب المسلحين إلى الجوار خصوصا سوريا مستدركا "ما حدث الخميس مؤشر على عدم وجود معلومات صحيحة لدى الوزارات الأمنية". وحذر عضو لجنة الأمن والدفاع "اذا ما استمر الحال على ما هو عليه فأن الأوضاع الأمنية ستؤثر سلبا على انعقاد القمة العربية في بغداد".

وخلص طه الى أن المواطن وقع بين مطرقة الإرهاب وسندان القوات الأمنية التي شنت عمليات اعتقال عشوائية ضد المدنيين بحجة الاشتراك في العمليات المسلحة.

أكدت وجود ١١ ألف وثيقة في الوزارة.. واللجنة تعد بمؤتمر موسع لكشف المستور

النزاهة البرلمانية تطالب بتحقيق فوري في ملفات الصحة

كشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب، أن عدد الوثائق المزورة في وزارة الصحة بلغ أكثر من ١١ ألف وثيقة ، في حين طالبت بتحقيق فوري في ما اعتبرته فساداً في الوزارة، بالمقابل أكدت لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب انها تتابع ملفات الفساد في الوزارة وسيكون لها وقفة مع المعلومات التي تتحدث عن حجم كبير للفساد.

□ بغداد / المدى

يأتي ذلك بعد يوم واحد من اعلان مفتش الوزارة عادل محسن في اتصال هاتفي مع (المدى) "عن اعتقال ابرز مزور للوثائق في وزارة الصحة وقالت ان عملية اعتقاله جاءت بعد ملاحقة استمرت لاكثر من ٥ اعوام".

مقرر لجنة النزاهة في مجلس النواب خالد العلواني قال في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه امس أن" ملفات الفساد والتزوير التي تم الكشف عنها في وزارة الصحة الاثنين تعد مؤشرا خطيرا كون الوزارة معنية بحياة المواطنين .

وطالب العلواني بفتح تحقيق عاجل وفوري بهذا الموضوع ، متسائلاً كيف كان هذا الأمر طول هذه الفترة ، مشدداً على ضرورة ألا يمر هذا الموضوع دون محاسبة ومعاقبة المتسببين بهذا الأمر الخطير".

وأوضح العلواني أن" عدد الوثائق المزورة في وزارة الصحة بلغت أكثر من ١١ الف وثيقة مزورة ، فضلاً عن ٤٠ الف كتاب مزور تم الكشف عنها في وزارات ومؤسسات الدولة العراقية والتي من بينها وزارة الصحة .

كما دعا الحكومة إلى تشكيل لجان رقابية مختصة تعمل لمتابعة ملفات التعيين والكتب الرسمية في الوزارات والمؤسسات والدوائر ، مشيداً في الوقت نفسه بموقف المفتش العام لوزارة الصحة عادل محسن الذي عمل على الكشف عن هذه الملفات ".

من جانبه قال عضو لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب جواد البزوني في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "اننا نتابع من خلال وسائل الإعلام الحديث عن فساد كبير في وزارة الصحة وسوف نتحقق من هذا الأمر بعد معاودة البرلمان لجلساته واذا ما صحت هذه الأرقام سيكون لنا وقفة جادة للحد من حالات الفساد".

لكنه استبعد "أن تكون الوثائق المزورة التي كشفت عنها لجنة النزاهة ترتبط بأطباء ومتخصصين انما هي لموظفين إداريين عاديين مما لا يكون خطر على حياة المواطنين".

وعلى صعيد ذي صلة، أعلن عضو لجنة النزاهة النيابية حسين الاسدي أنه سيعقد مؤتمرا في الأيام القليلة القادمة يكشف فيه أوجه الفساد في قضايا فساد خطيرة وكبيرة في الوزارات الحكومية كافة خاصة الأمنية.

وقال الاسدي في تصريحات صحفية امس " هناك ملفات فساد كبيرة جدا في وزارات الدولة الأساسية والمهمة مؤكدا أن " تدهور الوضع الأمني وتمكن الإرهابيين من تنفيذ هجمات مستمرة سببه الفساد الإداري والمالي فضلا عن السبب الأكبر وهو أن عقلية ورجالات النظام السابق من البعثيين هم الذين يقودون دفة الأمن في البلاد".

وأضاف أن " ملفات الفساد في الوزارات لا تحصى بعدد وسأعلن عنها في المؤتمر الذي سأوضح فيه أسباب تفشي الفساد في الحكومة وماهي أهم الرموز الفاسدة" ،مبينا أن " سبب التلكؤ في المستوى الخدمي هو تفشي البيروقراطية من جهة والفساد المالي والإداري من جهة أخرى".

وأكد الاسدي أن " هناك مليارات الدولارات ذهبت من دون معرفة مصير هذه الأموال سواء فيما يتعلق بوزارة الداخلية أو الدفاع أو الكهرباء وغيرها "موضحا أن " الأموال مازالت هناك تذهب ولا يعرف مصيرها وهذا الأمر يعد هدرا للمال العام وفسادا إداريا قبل أن يكون ماليا".

وأشار إلى أن " الملفات التي سأطرحها في المؤتمر ستكون اكبر من الملفات التي تم الإعلان عنها مسبقا وأنا الآن بصدد اكمال الوثائق لكي يظهر كلامي بشكل علمي ودقيق.

يذكر أن ظاهرة انتشار الفساد الإداري والمالي في العراق تفشت منذ عهد النظام السابق، وازدادت نسبتها بعد عام ٢٠٠٣ في مختلف الدوائر والوزارات العراقية، وطالت التهم بالفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة العراقية من بينهم وزير الكهرباء السابق أيهم السامرائي في عام ٢٠٠٦، والنائب مشعان الجبوري في العام نفسه لقيامه بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، ووزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، إضافة إلى عدد من المدراء والموظفين الحكوميين.

لجنة النزاهة في مجلس النواب.. ارشيف

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني تدعو لوضع حد لاجتماعاتها

□ بغداد / المدى

أعلنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني أن استئناف جلساتها سيكون يوم الخميس المقبل، محذرة من إطالة هذا اللقاء من دون إيجاد سقف زمني لانعقاد المؤتمر الوطني، كما أكدت ان النظرة التشاؤمية التي أبداها زعيم العراقية إياد علاوي عن الحوارات السياسية عامة، فهو لم يتحدث عن سلسلة اللقاءات الأخيرة.

وكان من المقرر ان تعقد الكتل السياسية اجتماعها السادس يوم الخميس من الأسبوع الماضي في منزل نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي لتوحيد اوراق العمل والطلبات المقدمة من الكتل السياسية لكنه اجل بسبب انشغال النواب بجلسة اقرار الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ التي استمرت لغاية الساعة العاشرة مساء .

وقال عضو اللجنة حسين الشعلان في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "يوم الجمعة المقبل تستكمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني جلساتها لوضع جدول الاعمال واعداد ورقة واحدة تجمع فيها مطالب الكتل السياسية".

وكان زعيم العراقية اياد علاوي قد وجه انتقادات لاذعة الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني مهددا مطلع الاسبوع الحالي الفرقاء السياسيين بتدويل الملف اذا لم تجد الكتل السياسية حلا للخلافات السياسية".

الشعلان، عضو الوفد المفاوض للقائمة العراقية، اكد "ان علاوي لم يتحدث عن اجواء اللجنة التحضيرية، لانه بعيد عنها نحن نرى انها ايجابية ولكن هذا لا يعني استمرارها الى ما لا نهاية فيجب وضع حد لتكرار هذه اللقاءات حتى لا تكون غير مجدية، فالعمل يجب ان يجري على ايجاد موعد نهائي للقاء".

يذكر ان نوابا من التحالف الوطني قد رجحوا تأجيل عقد اللقاء الوطني الى ما بعد انعقاد القمة العربية المقرر انعقادها في نهاية آذار المقبل عازين ذلك الى حاجة اللجنة التحضيرية الى المزيد من الوقت في حسم اعمالها ووضع جدول الاعمال للقاء الوطني.

من جانبه قال عضو الوفد المفاوض للتحالف الوطني النائب عن حزب الفضيلة النائب الوطني عمار طعمة إن تحديد موعد عقد المؤتمر الوطني سيعتمد على اللجنة التحضيرية وانتهاء اعمالها، مؤكداً ان اللجنة ستعقد اجتماعها الخامس عصر يوم الجمعة القادمة بمنزل نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي.

وأشار طعمة الى: أن اللجنة قد تتمكن من تحديد موعد عقد المؤتمر الوطني في اجتماع الجمعة ،إذا انتهت من جميع أعمالها ، مستبعداً أن يعقد المؤتمر قبل القمة العربية التي ستعقد في اذار القادم.

وبين النائب عن التحالف الوطني: أن الخلافات تزداد يومياً بسبب التأجيل المستمر للمؤتمر، داعيا الى حسم الأمر وتحديد موعد المؤتمر، وجدول اعماله، وكرر طعمة تأكيده على ان تحديد موعد عقد المؤتمر مرتبط بانتهاء أعمال اللجنة التحضيرية له .

من جانبه توقع النائب عن التيار الصدري رافع عبد الجبار عدم حسم الخلافات العالقة قبل انعقاد القمة العربية، مشيراً الى عدم وجود بند من بنود اتفاقية اربيل غير معلن .

وقال عبد الجبار: لا يمكن حسم الخلافات قبل انعقاد القمة العربية لان الكثير من الكتل السياسية المتحالفة فيما بينها ما زالت مختلفة في وجهات نظرها حول النقاط التي ستناقش في المؤتمر .

وأضاف: أن بنود اتفاقية اربيل متكونة من (١٩) نقطة ولا توجد هناك نقاط غير معلنة، مشيراً الى أن جوهر الخلاف بين الكتل السياسية هي بنود اتفاقية اربيل ومن ضمنها قانون النفط والغاز والمادة (١٤٠) والمجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية.

وذكر النائب عن كتلة الاحرار : أن الكتل السياسية تريد ان تعول على إعادة الخلافات الى الدستور وعندما نرجع الى الدستور لا يمكن تشكيل المجلس الوطني والقائمة العراقية سوف لن ترضى بذلك لأنها تطالب بأن يتم التصويت عليه داخل مجلس النواب.